Distribution: Restricted
Original: English

EB 2002/77/R.16/Rev.1
البند 9 (أ)(ii) من جدول الأعمال

11 December 2002
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة السابعة والسبعون

روما، 10–11 ديسمبر/كانون الأول 2002

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

جمهورية نيجيريا الاتحادية

من أجل

برنامج إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المجتمعات المحلية في دلتا النيجر

Document # 302132
Library: DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتفيد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة		**iii**
الموازين والمقاييس		**iii**
خريطة منطقة البرنامج		**iv**
موجز القرض		**v**
موجز البرنامج		**vi**
الجزء الأول –	**الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق**	**1**
ألف –	الاقتصاد والقطاع الزراعي	1
باء –	الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة	5
جيم –	استراتيجية الصندوق فى تعاونه مع نيجيريا	6
الجزء الثاني –	**البرنامج**	**8**
ألف –	منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة	8
باء –	أهداف البرنامج ونطاقه	10
جيم –	عناصر البرنامج	10
دال –	التكاليف والتمويل	11
هاء –	التوريد والصرف والحسابات والمراجعة	14
واو –	التنظيم والإدارة	15
زاي –	المبررات الاقتصادية	16
حاء –	المخاطر	16
طاء –	الأثر البيئي	17
ياء –	السمات الابتكارية	18
الجزء الثالث –	**الوثائق القانونية والسند القانوني**	**18**
الجزء الرابع –	**التوصية**	**18**
الملحق		
	موجز الضمانات التكميلية المهمة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها	**19**

APPENDIXES

الذيــول

الصفحة

1 I. COUNTRY DATA

الأول - البيانات القطرية

2 II. PREVIOUS IFAD FINANCING

الثاني - التمويل السابق للصندوق

3 III. LOGICAL FRAMEWORK

الثالث - الإطار المنطقي

6 IV. ORGANIGRAMME

الرابع - التنظيم الهيكلي

7 V. ORGANIZATION AND MANAGEMENT

الخامس - التنظيم والإدارة

معادلات العملة

وحدة العملة	=	نيرة نيجيرية
1.00 دولار أمريكي	=	125 نيرة نيجيرية
1.00 نيرة نيجيرية	=	0.008 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
000 1 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

السنة المالية

لحكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة منطقة البرنامج

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصـميمات المسـتخدمة وطـريقة عـرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية نيجيريا الاتحادية

برنامج إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المجتمعات المحلية في دلتا النيجر

موجز القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية نيجيريا الاتحادية
الوكالة المنفذة:	الـــوزارة الاتحادية للزراعة والتنمية الريفية ولجنة تنمية دلتا النيجر
التكلفة الكلية للبرنامج:	82.2 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	11.35 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 15.0 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة
الجهات المشتركة في التمويل:	تحدد فيما بعد
قيمة التمويل المشترك:	3.8 مليون دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك:	تحدد فيما بعد
مساهمة المقترض:	الحكومة الاتحادية: 3.8 مليون دولار أمريكي حكومات الولايات والحكومات المحلية: 40.2 مليون دولار أمريكي لجنة تنمية دلتا النيجر: 15.0 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	4.4 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	المؤسسة الدولية للتنمية

موجز البرنامج

من هم المستفيدون؟

المستفيدون هم الفقراء والنساء والشباب من المجتمعات الريفية المحلية المستهدفة في تسع من مقاطعات دلتا النيجر، وهي: ابـــيا، واكوا إيوم، وبايلسا، وعبر النهر، والدلتا، وإيدو، وإمو، وأوندو، وريفرز، حيث ينتشر الفقر بين جميع المجتمعات المحلية. والمستفيدون عادة هم نساء الريف اللواتي تنتمين إلى أشد المجموعات تضررا. ومن بين المستفيدين أيضا الفقراء مـــن الرجال والنساء الذين ينتمون إلى فئة "أشد الناس تضررا، وهي الفئة التي تتجاوز المعايير الاقتصادية والاجتماعية، والمعرضـــة أكـــثر مـــن غيرها إلى سوء التغذية والأمراض والتي تعيش في ظل ظروف سيئة بشكل عام. كما يستهدف الـــبرنامج أيضـــا شباب الريف لمساعدتهم في تحسين فرص إنتاجهم وتوجيه طاقاتهم نحو إدارة الموارد الطبيعية، وإيجاد سبل معيشة مستدامة.

لماذا هم فقراء؟

ينتشـــر الفقـــر بين المزارعين الذين يزرعون قطعا صغيرة من الأرض لإنتاج محاصيل الأغذية أساسا، وبين الصيادين الحرفيـــين الذين لا يملكون سوى معدات بالية لا يصطادون بها سوى كميات قليلة من الأسماك. ويصنع هؤلاء الصيادون زوارق صغيرة للصيد والانتقال أو يصلحون مثل هذه الزوارق باستخدام أدوات بسيطة. ويتعين على أشد الناس فقرا في هذه المجموعات أن يؤجروا أراضيهم لكي يشتروا مستلزمات الإنتاج، نظرا لأنهم لا يملكون أي مصدر أخر لرأس المال. ويتوقف استمرارهم في الحياة في أغلب الأحيان على العمالة الموسمية. وهذه المجموعات لا حول لها ولا قوة، وتعتبر في أغلب الأحيان غير مفيدة للمجتمعات المحلية، وبالتالي فهي لا تشارك في (أو تستفيد من) برامج التنمية. وهذه المجموعات حساسة للغاية لأي مفاجئات بيئية، كما أنها تعيش في ظل انعدام الأمن الغذائي، مع أصول ضئيلة ومع عدم وجود فرص للحصول على الموارد المادية والمالية. وهي تعتمد في حياتها على أنشطة ذات إنتاجية منخفضة للحصول على دخل. كما أن الفقراء ليست لديهم سوى فرص محدودة للحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، والمياه النقية، والطرق الممهدة، وخدمات الكهرباء والهاتف.

ماذا سيفعل البرنامج من أجلهم؟

سيدعم البرنامج جهود الحكومة في معالجة الفقر الريفي بتحديد أشد الناس تضررا، وتمكينهم من المشاركة بصورة فعالة في الأنشطة الإنمائية. وسيكون هناك دعم للتدخلات القائمة على الأنشطة التي يختارها الفقراء، عن طريق التمويل المرن مـــن اعـــتماد تنمـــية المجتمعات المحلية. كما سيركز البرنامج على بناء قدرات مؤسسات الحكومات الاتحادية والمحلية وحكومـــات الولايـــات، مســـتفيدا فـــي ذلك من نظام الإدارة اللامركزية. كما سيعزز البرنامج الشراكة فيما بين الجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات القائمة على المجتمعات المحلية، والوكالات الأخرى.

كيف سيشارك المستفيدون في البرنامج؟

ســـتتركز أنشـــطة بـــناء القدرات بطريقة تشاركية على المستوى المحلي، بحيث يستطيع المستفيدون تحليل العقبات التي تواجههم، والتعرف على الفرص الموجودة والاحتياجات المطلوبة، والحصول على الدعم الذي يحتاجونه بشدة، وإدارة هذا الدعم. وسوف تركز الأنشطة التشاركية على ثلاثة مجالات رئيسية: السبل المعيشية المستدامة في الريف، وإدارة الموارد الطبيعية، والبنية الأساسية المجتمعية على مستوى القرية.

كيفية صياغة البرنامج؟

تمت صياغة البرنامج بطريقة تشاركية، بمساهمة من المؤسسات الاتحادية ومؤسسات الولايات المختلفة، ولجنة تنمية دلتا النيجر، والحكومات المحلية، والمستفيدين، والمصادر المحلية الأخرى (مثل المنظمات غير الحكومية، والزعماء التقليديين، والقطاع الخاص). كما عقدت الجهات المانحة مشاورة اشترك فيها البنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وإدارة التنمية الدولية، والوكالة الكندية للتنمية الدولية. وقد نبع البرنامج من وثيقة فرص الاستراتيجية القطرية. واشتملت عملية الصياغة على تقرير تقييم، وعلى تقدير لتأثير مشروع تنمية المصايد الحرفية الذي يموله الصندوق على البيئة، بالإضافة إلى عناصر أخرى في صياغة استراتيجية التنمية الريفية التي وضعتها الحكومة، واستراتيجية الفقر والبيئة في نيجيريا.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي
بشأن قرض مقترح تقديمه إلى
جمهورية نيجيريا الاتحادية
من أجل
برنامج إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المجتمعات المحلية
في دلتا النيجر

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية نيجيريا الاتحادية بما قيمته 11.35 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 15.0 مليون دولار أمريكي تقريبا)، بشروط تيسيرية للغاية، وذلك للمعاونة في تمويل برنامج إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المجتمعات المحلية في دلتا النيجر. ويكون أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاث أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة. وتتولى المؤسسة الدولية للتنمية إدارة القرض باعتبارها المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[1]

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - تبلغ مساحة نيجيريا 000 924 كيلومتر مربع، وعدد سكانها 127 مليون نسمة يتحدثون عدت لغات ويدينون بعدة ديانات. وتتكون جمهورية نيجيريا الاتحادية من منطقة العاصمة الاتحادية و36 مقاطعة و774 منطقة حكم محلي. وأكبر المجموعات العرقية هي قبائل إيجبو في الجنوب الشرقي وقبائل يوروبا في الجنوب الغربي وقبائل هاوسا –فولاني في الشمال. بالإضافة إلى ذلك فإن هناك 250 مجموعة من الاقليات العرقية. ويشكل التوتر العرقي والديني خطرا على التقدم الاقتصادي والاجتماعي في نيجيريا.

2 - تتمتع نيجيريا بخيرات من الأراضي الزراعية والموارد الطبيعية. ومع ذلك، فقد بدأ الاقتصاد بعد 1973 يعتمد اعتمادا شديدا على قطاع النفط، الذي أصبح يشكل 40% من الناتج المحلي الإجمالي[2]، و83% من دخل الحكومة و95% من عائدات النقد الأجنبي في البلاد. أما الزراعة والثروة الحيوانية فيمثلان معا 40% تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي، وهما أكبر مساهمة منفردة في معيشة فقراء الريف، حيث يعيش عليهما 90% من سكان الريف و70% من مجموع الأيدي العاملة. وأصحاب الحيازات الصغيرة هم المسؤولون عن 90% من هذا الناتج.

[1] لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الأول.

[2] المصدر: أخر البيانات المتاحة من البنك المركزي لنيجيريا، وتقارير مكتب الاحصاءات الاتحادي، ومؤشرات التنمية العالمية التي يصدرها البنك الدولي، وتقرير تقدير التأثير البيئي عن نيجيريا في أغسطس/آب 2002.

3 - وتتمتع نيجيريا بمجموعة كبيرة من المناطق الزراعية الايكولوجية، التي تسمح بتنوع أنشطة الإنتاج الزراعي والحيواني. ولا يزرع سوى نصف المساحة الصالحة للزراعة البالغة 71 مليون هكتار، ومن بين المساحات المزروعة 31 مليون هكتار تزرع على مياه الأمطار. وتصلح سهول السافانا الجافة في الشمال لزراعة الذرة الرفيعة، والدخن، والذرة، والفول السوداني، والقطن. أما أهم المحاصيل الغذائية في الحزام الأوسط والجنوبي فهي الكسافا، واليام، والموز الأفريقي، والذرة، والذرة الرفيعة. وبدأت زراعة الأرز تتزايد في المناطق المنخفضة التي تغطيها مياه الفيضانات موسميا. أما أهم المحاصيل النقدية في الجنوب فهي نخيل الزيت والكاكاو والمطاط. وينتشر نشاط تربية الماشية في الشمال بالذات، وهو نشاط يرتبط إلى حد كبير بالبدو الرحل.

4 - رغم سنوات الإهمال وانخفاض نسب التبادل التجاري التي قضت على صادرات نيجيريا التقليدية (الكاكاو وزيت النخيل) فإن نيجيريا ما زالت أكبر منتج لليام واللوبيا في أفريقيا، وواحدة من أكبر منتجي الكسافا في العالم، بالإضافة إلى أنها تحتل المركز الثاني كأكبر منتج للب النخيل. وهي أيضا من أكبر منتجي الأسماك، حيث يصل إنتاجها إلى 000 366 طن سنويا. ويبلغ مجموع المسطحات المائية الداخلية أكثر قليلا من 12 مليون هكتار. ورغم ذلك فإنها تستورد سنويا منتجات سمكية بأكثر من 300 مليون دولار أمريكي، وأرز بمبلغ 300 مليون دولار أمريكي أخرى. وتغطي الغابات والأراضي الحرجية 17 مليون هكتار، وإن كانت الغابات الطبيعية والكثير من أشكال الحياة البرية بدأت تختفي. وفي جميع الحالات، فإن الحكومة الاتحادية في نيجيريا ترغب في زيادة الإنتاج المحلي للحد من اعتمادها على الواردات.

5 - وفي بداية الأمر عجلت عائدات تصدير النفط بمعدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، والإنفاق الحكومي، والاستثمارات الخاصة، ولكنها شجعت أيضا الإسراف في الإنفاق العام، وسوء الإدارة الاقتصادية، والاقتراض الهائل من الخارج، والفساد. وعندما انهارت أسعار النفط في أوائل الثمانينات، تراجع الناتج المحلي الإجمالي وواجه الاقتصاد أزمة حادة مع دين خارجي لا يمكن النهوض بعبء خدمته، وانخفاض كبير في الإيرادات، وعجز متزايد في الحساب الجاري، وتخفيض الإنفاق العام، لا سيما على التنمية الاجتماعية. وفي أوائل التسعينات، تحولت السياسات الاقتصادية إلى موقف وطني يتجه نحو الداخل: فقد زاد الإنفاق الحكومي، وزاد عجز الميزانية والتضخم (الذي وصل إلى 73% في عام 1995)، بينما تباطأ النمو وانخفضت قيمة الليرة النيجيرية. وكان متوسط النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي خلال العشرين عاما الماضية دون معدل نمو السكان البالغ 2.8 في المائة. ومع إقامة 44% من السكان في المدن، تعتبر نيجيريا أكبر دولة في أفريقيا من حيث التوسع العمراني.

6 - وقد أدت الفترة الطويلة من التضخم المرتفع وانخفاض النمو نسبيا، إلى انخفاض حاد في الدخول الحقيقية وفي مستويات المعيشة. ومع ذلك فإن الارتفاعات الأخيرة في أسعار النفط أدت إلى تحسن متواضع في توقعات النمو في نيجيريا. فقد حددت الحكومة التزامها بتحرير الاقتصاد، وتعديل أسعار العملة بحسب السوق، واتباع الحكمة في المسائل المالية، وتحرير التجارة وإعادة التنظيم، وتطبيق نظام الخصخصة، والتوسع في تنفيذ اللامركزية المالية. ومع ذلك فقد كان التغيير بطيئا. ورغم حدوث نمو طفيف في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليقترب من 4% في 2001، فإن التضخم ارتفع من 6% عام 1999 إلى 19% تقريبا في 2001، لينخفض انخفاضا طفيفا إلى 16.8% في مايو/أيار 2002. وظل الدين الخارجي عند 30 مليار دولار أمريكي والدين المحلي عند 1.1 مليار دولار أمريكي في نهاية شهر يوليو/حزيران 2002، وهو ما يعادل 500 1 دولار أمريكي تقريبا لكل أسرة. وقد أعاد نادي باريس للمقرضين الدوليين

جدولـــة دفعات التسديد، ولكنه طلب تأكيدات بضرورة حسن إدارة الموارد وأن تستخدم الأموال الإضافية التي ستتوفر من تخفيف أعباء الديون في مشروعات إنتاجية وفي تخفيف حدة الفقر.

الإطار المؤسسي

7 - مع عودة الحكومة المدنية وزيادة عائدات النفط، حدثت زيادة كبيرة في تدفقات الموارد على مستوى الحكومة المركـــزية والحكومـــات المحلـــية. ولذا بلغت المخصصات من حساب الحكومة الاتحادية في عام 2000 أكثر من 600 مليون دولار أمريكي لحكومات مقاطعات دلتا النيجر، وأكثر من 400 مليون دولار أمريكي إلى 138 مجلسا من مجالس الحكـــم المحلـــي في دلتا النيجر، أي ما مجموعه مليار دولار أمريكي. وكان من المقرر أن تحصل كل ولاية في عام 2000 علـــى 70 مليون دولار أمريكي في المتوسط وكل مجلس من مجالس الحكم المحلي على أكثر من مليوني دولار أمريكـــي فـــي المتوســـط. وهذه المبالغ بالإضافة إلى النسبة المئوية من عائدات النفط التي تعود مباشرة إلى الولايات المنـــتجة، وهي 13% الآن، وهي نسبة تشكل نحو 78 مليار دولار أمريكي لمقاطعات دلتا النيجر خلال السنوات العشر الأخـــيرة. ومع ذلك، فإن الخلافات السياسية بين الجمعية الوطنية ورئيس الجمهورية في منتصف عام 2002 أدت إلى تـــباطؤ شـــديد فـــي صرف الحكومة للأموال الموجودة في الميزانية إلى الوكالات الأخرى على جميع المستويات. فقد عجزت بعض الوكالات عن دفع مرتبات موظفيها لعدة أشهر. كما أن الكثير من المؤسسات الحكومية تفوح منها رائحة الفساد وسوء الإدارة. ولجنة تنمية دلتا النيجر هي آخر محاولة من جانب الحكومة لعلاج أوجه النقص هذه. فمهمة هذه اللجنة هي تيسير عملية التنمية في إقليم دلتا النيجر.

8 - ويبحـــث كـــل مســـتوى من مستويات الحكومة عن استراتيجيات وعمليات لها نتائجها السريعة والكبيرة على الفقـــر. فالحكومـــة تعـــترف بأنـــه إلى جانب الحكم اللامركزي، فإن تمكين المجموعات المحلية الريفية من أن تطلب الخدمـــات والمرافق وأن تحصل عليها وتديرها، مسألة تتطلب الترشيد وإعادة توجيه الجهود الحالية التي تعتمد أساسا علـــى الطلب وعلى نظم من القمة إلى القاعدة. وحيث أن فقراء الريف يمثلون غالبية الناخبين الذين يساندون السياسيين فـــي الانتخابات المقبلة، فإن الحكومة المركزية والحكومات المحلية تبدي اهتماما متزايدا بتخصيص الموارد والحد من وطأة الفقر. ورغم ذلك، فإن تمكين فقراء الريف يظل مسألة حساسة للغاية، حيث أنها تنطوي على إعادة توزيع القوى واقتسام المسؤوليات عن تخصيص الموارد واستخدامها.

الفقر الريفي، وقضايا التمايز بين الجنسين، والشباب

9 - تضـــع المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية الأساسية نيجيريا بين أفقر 20 بلدا في العالم. فقد زاد الفقر – سواء فـــي الدخـــل أو في غيره – في الثمانينات والتسعينات، ووصلت نسبة السكان الذين ينفقون على استهلاكهم اليومي ما يعـــادل أقل من دولار واحد في اليوم في عام 1999 إلى 70%، مقابل 42% في عام 1992[3]. وينتشر الفقر في نيجيريا، وإن كـــان أكـــثر حـــدة فـــي المـــناطق الريفية، حيث أدى الفقر والضغوط الاجتماعية والاقتصادية إلى تمزيق النسيج الاجتماعـــي والمســـاهمة فـــي انهيار شبكات الأمان الاجتماعي التي كانت تتمثل في الماضي في الأفراد الأغنياء من المجتمعات المحلية الريفية. وتمثل ولايات دلتا النيجر وريفيرز وبايلسا نموذجا للفقر الدائم. وقد أوضحت الدراسة التي

[3] المصدر: Incidence of Poverty and Economic in Nigeria, Omolara Ololade Akanji

أجـــراها مكتب الإحصاءات الاتحادي في عام 1999 أن السكان شديدي الفقر يمثلون 29% من السكان، بينما متوسطي الفقر يشكلون 36%، وغير الفقراء 35 في المائة.

10 - لا يحصـــل أكثر من نصف سكان نيجيريا على مياه نقيه، ويعاني 10% منهم (أي 12 مليون نسمة) من نقص التغذية. وهناك 35% من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من نقص الوزن، و42% توقف نموهم، مقابل 30% و41% علـــى التوالي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتزداد مرارة مشكلات سوء التغذية بفعل وجود أكثر من 5% من ســـكان الريف مصابين بمرض الإيدز، وأكثر من 50 مليون نيجيري – أغلبهم من النساء والأطفال – يعانون من أكثر مـــن مشكلة واحدة من المشكلات التالية: سوء التغذية الناتج عن نقص البروتين، ونقص فيتامين ألف، والأنيميا الناجمة عن نقص الحديد، والأمراض الناجمة عن نقص اليود. ويسد النيجيري المتوسط 95% من الحد الأدنى من احتياجاته من الطاقـــة، ولكن هذه النسبة تأتي أساسا من الحبوب والجذور والدرنات. ويصل المتحصل من البروتين إلى 90% تقريبا مـــن الاحتـــياجات. أما النتائج الاجتماعية والاقتصادية لمشكلات مرض الإيدز وسوء التغذية فهي ملموسة على نطاق واسع، لا في قطاع الصحة الفرعي فحسب، وإنما في قطاعات التعليم والزراعة والخدمات، وفي توافر الموارد البشرية أيضا.

11 - وبالإضـــافة إلـــى التعلـــيم المحدود وإلى ضعف الصحة فإن هناك أسبابا أخرى للفقر الريفي، مثل سوء حالة الطـــرق ووســـائل الاتصـــالات، وصـــغر المساحات المزروعة بمحاصيل الأغذية، وعدم وجود التكنولوجيا الملائمة والرخيصة في قطاعي الزراعة وصيد الأسماك، وتراجع خصوبة التربة وغلاتها نظرا لقلة المستلزمات المستخدمة مثل الأســـمدة، وقلـــة أو انعدام الأصول الإنتاجية، ونقص مرافق التجهيز والتسويق في قطاعي الزراعة ومصايد الأسماك، وعـــدم وجـــود فـــرص لتكوين مدخرات أو الحصول على ائتمان، بالإضافة إلى نقص البنية الأساسية في المجتمعات الريفـــية. والجزء الأكبر من الأغذية التي ينتجها الفقراء يذهب إلى الاستهلاك المنزلي. وفي أغلب الأحيان تكون هناك فترة واضحة من انعدام الأمن الغذائي قبل موعد الحصاد. والأسر الفقيرة ليس لها صلات مع الأشخاص المهمين، كما أنه ليس لديها أي فرص للدخول إلى أسواق الحضر.

12 - ومازالت **المرأة** في أفريقيا من بين أكثر المجموعات المحرومة، كما أن قضايا التمايز بين الجنسين تمثل بعدا مهما في الفقر الريفي. ورغم أن المرأة تلعب دورا هاما في النشاط الاقتصادي الريفي، فإنها مازالت تحمل قدرا كبيرا مـــن العبء الثقيل للفقر الريفي بسبب موقعها الاقتصادي–الاجتماعي الحساس. فنسبة الفقر الآن في الأسر التي ترأسها نســـاء تصل إلى 58%، أي أكثر من ضعف النسبة التي سجلت عام 1980، وكانت 27 في المائة. فالمرأة الفقيرة على المستوى المحلي لا تملك أي قدر من التعليم، ومعرفتها محدودة بطرق رعاية الأطفال والاهتمام بصحتهم. كما أن سوء حالـــة الطرق وصعوبة الوصول إلى المجتمعات الريفية المحلية، ولا سيما في موسم الأمطار، يعني أنه لا مفر من أن تحمل النساء الحاجات الضرورية فوق رؤوسهن.

13 - وتعانـــي نيجيريا – مثلها في ذلك مثل العديد من بلدان العالم الأخرى، مشكلة متزايدة تتمثل في الاضطرابات فـــي صفوف الشباب. والمشكلة التي وراء ذلك هي عدم وجود فرص للعمل تتسق مع التعليم الذي حصل عليه هؤلاء الشـــباب أو أتـــيح لهم، وزيادة تطلعاتهم التي تكونت لديهم من صور الحياة في بلدان أخرى شاهدوها في قنوات التلفاز الفضـــائية. والنتيجة هي حدوث اضطرابات وصراعات. فالكثير من جامعات وكليات نيجيريا تغلق أبوابها كثيرا بسبب

العنف والاضطرابات من جانب بعض الفرق[4]. وفي بعض الأماكن، يشارك الشباب بصورة واسعة في سلوكيات اجتماعية هدامة، وفي أماكن أخرى يساهم هذا الشباب بصورة إيجابية في تنمية المجتمعات المحلية. والعادات الاجتماعية المتعلقة بممارسة الجنس، لها تأثيرها الملموس على الأمومة المبكرة، وعلى انتشار مرض الإيدز، والنظرة إلى هذا المرض. ومع عدم وجود شبكات اجتماعية قوية، والمساهمة بالتعليم المناسب وحملات التوعية، تجد البنات والفتيات أنفسهن داخل مصيدة حلقة من الفقر.

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

14 - مول الصندوق ستة مشروعات في نيجيريا منذ عام 1985 بالتزام إقراضي إجمالي بلغ 102 مليون دولار أمريكي. وتم إغلاق المشروعات الأربعة الأولى، أما المشروع السادس فهو على وشك البدء. وقد وجهت جميع المشروعات نحو احتياجات المجتمعات الريفية المحلية الفقيرة، وركزت على أصحاب الحيازات الصغيرة وصيادي الأسماك الحرفيين، والمعدمين والنساء في الريف. وتساهم هذه المشروعات في: تنمية المجتمعات المحلية، وتحقيق الأمن الغذائي (مضاعفة إنتاج نيجيريا من الكاسافا إلى ثلاثة أمثال، وزيادة الوعي بقطاع تنمية مصايد الأسماك الحرفية)، واستحداث التكنولوجيا ونقلها (المضخات التي تدار بالقدمين وتجهيز الكسافا والأسماك) والنهج الناجحة لتنمية المجتمعات الريفية والمحلية التي تستهدف النساء وتركز على التدريب والحصول على الائتمان وإقامة البنية الأساسية الريفية، وصيانة التربة وإدارة البيئة، ونهج تشاركية قائمة على الطلب لتوفير خدمات الدعم الزراعي. وقد وثقت هذه الإنجازات وسجلت في عدد من الاستعراضات وحلقات العمل، بما في ذلك تقدير تأثير مشروعين في ولايتي سوكوتو وكانسينا للتنمية الزراعية وتنمية المجتمعات المحلية، وتقييم مشروع تنمية المصايد الحرفية.

15 - بالنسبة لنيجيريا، هناك علاقة بين استخدام الموارد الطبيعية بصورة غير مستدامة وبين الفقر. ولا شك أن التعقيدات الموجودة في القطاع الريفي، وتنوع المناطق الزراعية الإيكولوجية، وتدهور القاعدة الإيكولوجية والبيئية، تستدعي نهجا شاملا لعلاجها. فالنجاح في الحد من الفقر وتحقيق التنمية الريفية ينبغي أن يعالج قضايا الحصول على الموارد الطبيعية وإدارتها، ومكافحة تدهور البيئة، وتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي. كما أن نجاح التنمية يتوقف أيضا على إشراك المجتمعات المحلية في جميع الأنشطة التي تؤثر على معيشتها. وقد أثيرت مسألة التدهور البيئي المستمر لبحيرات دلتا النيجر، باعتبارها مسألة تثير قلقا خطيرا بسبب عدم الإدارة الفعالة لموارد هذه البحيرات. وبهذه الطريقة، ظل فقراء الريف معرضون للمخاطر والأضرار المرتبطة بالتلوث المستمر والاستغلال الجائر لهذه الموارد الطبيعية التي تدخل ضمن الملكية المشاع (والتي تختفي في بعض الأحيان). وقد أكدت المجتمعات المحلية أن لديها وسائلها المتفق عليها لإدارة هذه الموارد. **فصيانة المخزونات السمكية بحاجة إلى الاستناد إلى مدونات سلوك والى قواعد محلية.**

16 - إن أشد أفراد المجتمع المحلي فقرا هم أبطؤهم في الأخذ بالأفكار والتكنولوجيات والأساليب الجديدة. ففي فترة المشروع المحدودة، نجد أن عدد المستفيدين يكون في أغلب الأحيان صغيرا بالنسبة للأهداف وبالنسبة لحجم سكان الريف، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع تكلفة تقديم الخدمة لكل مستفيد والى ضعف التأثير على الفقر في منطقة المشروع

[4] تقابل العصابات في الثقافات الأخرى.

ككل. فبناء القدرات، واستدامة المؤسسات الأهلية عملية بطيئة، وتحتاج إلى التزام طويل الأجل. والمجموعات الجديدة التي شكلت لغرض الحصول على مساعدة المشروع ليست متماسكة تماما، بينما العمل مع مجموعات المصالح المشتركة الموجودة بالفعل يميل إلى أن يكون أكثر استدامة.

17 - إن الاعتماد الزائد على الهياكل الاجتماعية القائمة، قد يستبعد النساء والشباب من عملية صنع القرار. ولابد من إيلاء اهتمام كاف لتحليل/تبسيط قضايا التمايز بين الجنسين والشباب، تلافيا لتهميش هذه المجموعات المحرومة (وغيرها). ولا بد من إعطاء الأولوية للتعليم غير الرسمي ولحملات التوعية من أجل معالجة نقص مرافق الإصحاح البيئي والرعاية الصحية الأولوية وكذلك الانتشار السريع لمرض الإيدز، وسوء الأوضاع التغذوية للمجتمعات المحلية الريفية، وازدياد العنف، وزيادة عدد السكان. ولا شك أن تحسين التغذية ليس مجرد زيادة مستويات الكربوهيدات والبروتينات. فلا بد من ضمان كفاية الفيتامينات والمعادن في الأغذية.

18 - لم يحدث تطور بالقدر اللازم في البنية الأساسية على مستوى القرية، مثل الطرق الفرعية، والنقل النهري الوسيط، والمدارس، والرعاية الصحية الأولية. ومازالت هناك صعوبات تعترض دخول المنتجات الزراعية والسمكية إلى الأسواق الريفية، ونقل منتجات المزارع. كما أن تحسين مياه الشرب والإصحاح في القرى لم يفد فقراء الريف الذين مازالوا يعانون كثيرا من الأمراض التي لها صلة بالبيئة. ولا شك أن تحسين البنية الأساسية جزء لا يتجزأ من تنمية المجتمعات المحلية.

19 - وكان هناك عدد من الصعوبات التي تعترض تنفيذ المشروعات في نيجيريا. فقد كان هناك تأخير ملحوظ في استهلال المشروعات نتيجة بطء الحكومة في إبرام اتفاقيات القروض أو عدم التزامها بهذه الاتفاقيات. كما أن إدارة المشاريع كانت تتغاضى في كثير من الأحيان عن أهمية السجلات الكافية، وإجراءات المحاسبة والتشغيل. ثم إن الأموال النظيرة كانت غير كافية و/أو تتأخر في سدادها، الأمر الذي يعطل استهلال المشروع وتقديم الخدمات. وهناك حاجة إلى ضمان قدر أكبر من الوعي بشروط التوريد والصرف.

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع نيجيريا

سياسية نيجيريا لاستئصال الفقر

20 - تركز الحكومة في سياساتها الاقتصادية الجارية 1999–2003 على الحد من الفقر وإعادة تنشيط القطاعات غير النفطية، وعلى الأخص الزراعة ومصايد الأسماك. كما تسعى السياسة الاقتصادية العامة إلى إبعاد الحكومة عن الأنشطة التجارية وتشجيع أنشطة القطاع الخاص، كما التزمت الحكومة بمحاربة الفساد. وتعمل الحكومة الآن على وضع وثيقة لاستراتيجية الحد من الفقر. وقد تطورت عملية وضع هذه الوثيقة ببطء، ومن المقرر عرض مشروع الوثيقة على الجهات المانحة في نهاية عام 2002.

21 - وقد أعلن رئيس نيجيريا عن استراتيجية الحكومة للتنمية الريفية أثناء زيارة رئيس الصندوق إلى أبوجا في ديسمبر/كانون الأول 2001. وتنطوي هذه الاستراتيجية على إطار للمبادرات المستقبلية على أساس عدد من المبادئ الأساسية: المساواة بين المجموعات وبين الجنسين، ونهج تشاركية لسد احتياجات المجتمعات المحلية، وبناء القدرات

علـــى مستوى المجتمع المحلي والحكومات المحلية، وإيجاد وسيلة عامة لنقل الموارد إلى المجتمعات المحلية، وإجراء حـــوار حول السياسات وتقديم دعم لعملية اللامركزية، وإجراء إصلاحات قطاعية تسمح بالتمكين الفعال من المجتمعات الريفية، وضمان اتساق التدخلات الحكومية، والحد من الازدواجية، وتقليل التدخلات الحكومية إلى حدها الأدنى.

أنشطة الجهات المانحة الرئيسية الأخرى في مجال الحد من الفقر

22 - نظرا لضخامة حجم مشكلة الفقر الريفي وتعقيدها، فإن فرص علاج هذه الظاهرة تحتاج إلى اغتنامها بطريقة قوية ومتماسكة. وقد اتبع الصندوق– مع البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي – نهجا عمليا مشتركا لتعزيز التعاون والـــنهوض بالمشاركة من أجل تلافي إرسال رسائل متضاربة من الجهات المانحة الدولية قد تحدث اضطرابا، وتقضي علـــى الاســـتراتيجيات القطاعـــية المتماسكة، وتهدر الموارد، لتسفر في النهاية عن إهدار الجهود التي تبذل من أجل محاربـــة الفقـــر الريفـــي. وتقـــوم هذه المبادرة على أساس الاتفاق على أن أكثر النهج فعالية في ضمان الدعم الدولي الملمـــوس للتنمـــية الريفية في نيجيريا ينطوي على تنمية المجتمعات المحلية، كما أن هذه المبادرة تستجيب للرغبة في مشـــاركة أكـــثر عمقا وفعالية بين مصرف التنمية الأفريقي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي. ويتولى البنك الدولي الآن وضع المرحلة الثانية من برنامج تنمية فاداما بالإضافة إلى مشروع تعزيز مؤسسات لجنة تنمية دلتا النـــيجر. وتقوم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بتنفيذ برنامج قطري خاص للأمن الغذائي في نيجيريا، يستخدم نهجـــا ممـــاثلا ويســـتهدف مجموعات لتعبئة المجتمعات المحلية. ويكمل هذا البرنامج الخاص للأمن الغذائي البرنامج الإقليمي لسبل المعيشة المستدامة في غرب أفريقيا، وهو البرنامج الذي يستهدف تحسين معيشة المجتمعات المحلية التي تعتمد على الموارد الطبيعية، والتأثير على السياسات لمصلحتهم. وتقدم الوكالة الألمانية للتعاون التقني مساعداتها للجنة دلتا النيجر من أجل وضع خطة رئيسية لولايات دلتا النيجر. كما يقدم الاتحاد الأوروبي دعمه للمشروعات الصغيرة في المناطق الريفية، مركزا على برامج المياه النقية والإصحاح وعلى نظم الإدارة السليمة. أما جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائـــي فتتركز حول الإدارة السليمة والإصلاحات والسياسات المؤسسية، في الوقت الذي تمثل فيه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية برنامجا هاما يقوم على تنمية المشروعات الصغيرة، والارتباط مع القطاع الخاص، والتجهيز والتسويق، وتنمـــية قـــدرات الشباب وتدريبهم. بينما يعمل البنك الدولي في إدخال إصلاحات على سياسات الاقتصاد العام وإعداد وثيقة استراتيجية الحد من الفقر.

استراتيجية الصندوق في نيجيريا

23 - نظـــرا لأن معظـــم الولايات بها بيئات زراعية إيكولوجية مختلفة، ومجموعات عرقية، بالإضافة إلى تفاوت قدراتهـــا على التنفيذ، فإن عمليات الإقراض التي يقوم بها الصندوق (وغيره من الجهات المانحة) في المستقبل بحاجة إلـــى أن تتســـم بالمرونة وأن توجه نحو التغطية الإقليمية، ثم القطرية تدريجيا. فتنفيذ البرامج في المستقبل بحاجة إلى تنظـــيم جـــيد والى معالجة المجالات التي لها أولوياتها بنهج مرحلي. وعلى هذا الأساس، فإن إدارة حافظة مشروعات الصـــندوق في نيجيريا تركز على التحالفات الاستراتيجية مع البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، وإدارة التنمية الدولـــية، والوكالـــة الأمريكـــية للتنمـــية الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، والوكالة الألمانـــية للتعاون التقني، وغيرها من الجهات المعنية، كوسيلة لحشد موارد إضافية، واقتسام التجارب وتعزيز سياسة الحوار مع الحكومة. ويستند التعاون مع المعهد الدولي للزراعة الاستوائية وغيره من المؤسسات الدولية على اتفاقيات

التعاون القائمة. وبالمثل يجري الآن تنمية مشاركة المنظمات غير الحكومية، والمنظمات القائمة على المجتمعات المحلية، والقطاع الخاص، في برامج الصندوق. وسعيا وراء تعظيم التآزر بين مختلف أنماط التمويل في الصندوق، يجري الآن البحث عن روابط أوثق وأكثر وضوحا بين القروض والمنح التي يقدمها الصندوق.

24- وأهم التوجهات الاستراتيجية لدعم الصندوق، التركيز على تمكين فقراء الريف، لا سيما النساء، من زيادة فرص حصولهم على الموارد والبنية الأساسية والخدمات، وإدارة كل ذلك. ونظرا لمجال عمليات التمويل التي يقدمها الصندوق، فإن برامج المستقبل لن تنطوي بالضرورة على تدخلات موجهة نحو الحد من الفقر الريفي المنتشر، وإنما الأرجح أن يركز الصندوق على تشجيع ترسيخ عمليات مشتركة تستطيع المجتمعات الريفية الفقيرة من خلالها أن تتمكن من الحصول على المساعدات، وأن تدير المشروعات الصغيرة الممولة من مختلف المصادر.

الإطار المنطقي للبرنامج

25- أصبح هناك الآن مجموعة كبيرة جدا من فقراء الريف والنساء والشباب المحرومين معرضين لمخاطر اجتماعية ولمزيد من التهميش، مع انهيار الاستراتيجيات التقليدية للتأقلم، وانهيار شبكات الأمان الاجتماعي غير الرسمي. ومازالت المسافة كبيرة بين إمكانيات قطاعي الزراعة ومصايد الأسماك وبين ما تحقق من هذه الإمكانيات، ومازالت هناك عقبات تقف في طريق موارد الأراضي والبحار بفعل تدهور البيئة، والتوليد المحدود للتكنولوجيات الجديدة واستيعابها، وعدم وجود نهج شامل لمشاركة المجتمعات المحلية في التنمية الريفية. فتمكين فقراء الريف من التغلب على فقرهم يتطلب تعزيز قدرتهم ودعم مؤسساتهم، وتحسين فرص حصولهم على الموارد من الأراضي والمياه والملكية المشاع وإدارة كل ذلك على أسس مستدامة. فالوعي البيئي العام منخفض في أغلب المجتمعات المحلية التي تعيش في أماكن نائية على ضفاف النهر. كما تحللت نظم المعارف التقليدية للسكان الأصليين وإدارتهم للموارد بفعل الضغوط المتزايدة على الأراضي، وعدم تحديد حقوق الملكية بصورة دقيقة، وهجرة الشباب إلى المراكز الحضرية.

الجزء الثاني- البرنامج

ألف - منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة

26- الولايات التسع في دلتا النيجر التي سيغطيها البرنامج، من أغنى مناطق نيجيريا (وغرب أفريقيا) من حيث الموارد الطبيعية. فالمنطقة غنية بالنفط والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى الغابات الشاسعة، والأراضي الزراعية الجيدة، ووفرة الأسماك في مياهها. ورغم ذلك، فإن أكثر من ثلاثين عاما من استغلال النفط فشلت في إحداث أي فوائد اجتماعية واقتصادية ملموسة لهذه المنطقة، التي ترسم تناقضا صارخا بين ثراء النفط وبين الفقر المحلي. فدلتا النيجر واحدة من أكبر المساحات الرطبة في العالم، حيث تضم سهولا فيضية شاسعة تكونت عبر العديد من السنوات بفعل الرواسب الطميية التي يجلبها نهرا النيجر وبينو. ويوجد أكثر من 60% من غابات المنغروف النيجيرية (وهي أكبر ثالث غابات في العالم، وأكبر الغابات على الإطلاق في أفريقيا) في دلتا النيجر. وتضم هذه المنطقة أربعة مناطق إيكولوجية: جزر ساحلية صخرية، وغابات المنغروف، وغابات مستنقعات المياه العذبة، وغابات الأراضي المنخفضة. وتضم الولايات الساحلية مساحات هائلة لا يمكن الوصول إليها إلا بالقوارب. كما تملك ولايات بايلسا وريفرز وعبر

الـــنهر سواحل تمتد لمسافات طويلة، حيث الصيد هو النشاط الاقتصادي الريفي الرئيسي. أما ولايات أوندو ودلتا وأكوا ابوم، فبها سواحل وأراضي زراعية، وبالتالي فإن النشاط الزراعي وصيد الأسماك موجودان معا، وهو نفس ما يحدث فـــي ولاية أيدو رغم عدم وجود سواحل لها. أما ولايتي أبيا وإمو فلا توجد بهما أي سواحل، والأنهار الكبيرة محدودة، مما يجعل الزراعة هي وسيلة العيش الوحيدة.

المجموعات المستهدفة

27 - هـــناك ثلاثة ملايين أسرة ريفية في المنطقة التي سينفذ فيها البرنامج، كما أن عدد سكان الريف في الولايات التســـع يبلغ 27 مليون نسمة. وأغلب سكان الريف أو الذين يعيشون على أطراف المدن في ولايات دلتا النيجر فقراء، ولكن أكثرهم فقرا هم المجموعة المستهدفة الأساسية من الأنشطة التي يدعمها الصندوق. وحيث أن فوائد التدخلات قلما وصـــلت إلى الفقراء المدقعين، فإن البرنامج سوف يركز على خلق الوعي لدى هؤلاء الفقراء بالفرص المتاحة لهم من خـــلال أنشـــطة الـــبرنامج. ومع ذلك، فإن مشاركة هذه المجموعة سوف تتفاوت بحسب النشاط. فمع تحديد مستفيدين بصـــورة مناســـبة داخل المجتمع المحلي، بدعم من الإشراف الفعلي، فإن أغلب هؤلاء الفقراء المدقعين (ومعظمهم من النســـاء والشـــباب) ينبغي أن يستفيدوا من بناء القدرات، وإدارة الموارد الطبيعية، وأنشطة البنية الأساسية للمجتمعات المحلـــية. وســـيتم تنفيذ أنشطة واسعة للتوعية موجهة نحو هؤلاء الفقراء في مرحلة مبكرة من دورة تنمية المجتمعات المحلـــية. وســـوف تـــتوقف معدلات المشاركة أيضا على فرص التنمية المتاحة في أي مجتمع محلي. وسيولى اهتمام خـــاص بتلبية احتياجات المجموعات المستهدفة، وللتحليل بحسب الجنسين لضمان إدراج هذه المجموعة من الفقراء في عمليات التخطيط، وإدراجها ضمن المستفيدين من الدعم الذي سيفصل بحسب احتياجاتها.

28 - وعلـــى عكـــس ***المجموعـــات الفقيرة والمجموعات شديدة الفقر***، فإن المجموعات الأقل فقرا لن تحتاج إلى التدخل المباشر من برنامج إدارة الموارد الطبيعية القائم على المجتمعات المحلية من أجل زيادة إنتاجياتها ودخلها. ولكن لا بـــد من إدراجها ضمن أنشطة حشد المجتمعات المحلية لتقديم الدعم وللاعتراف بأن إدارة الموارد الطبيعية بصورة مستدامة وتنمية المجتمعات المحلية تحتاج إلى جهود كل مجموعات المجتمع المحلي لكي يكتب لها النجاح.

29 - أثـــناء اســـتهلال البرنامج، سيركز تحديد الأقسام الإدارية المستفيدة، ومناطق وأنشطة الحكومات المحلية على ثـــلاث مســـائل عريضـــة: (i) تمثـــيل أهم المناطق الزراعية الإيكولوجية في الولايات المشاركة، بما في ذلك مصايد الأسماك البحرية والنهرية والإنتاج الزراعي، وكذلك جميع المناطق التي ترتفع فيها نسبة من يعانون من الفقر المدقع. وتمـــثل الدوائـــر الانتخابـــية الثلاث في كل مقاطعة هذه المناطق تمثيلا عاما؛ (ii) إجراء عمليات مسح في كل منطقة زراعـــية إيكولوجية من مناطق الحكومات المحلية، باستخدام طرق ترتيب الثروة لتحديد مناطق الحكومات المحلية التي ترتفع فيها نسبة المجتمعات الفقيرة (في الأصول والدخل والموارد) ولكن مع الالتزام بتطبيق نهج للتنمية بحسب رغبة المجـــتمعات المحلـــية لسد احتياجات هذه المناطق والمجتمعات، والالتزام باغتنام فرص النهوض بمستوى معيشة هذه المجـــتمعات. وســـيتم تقيـــيم مـــدى قدرة ورغبة مجالس الحكم المحلي في المساهمة بأموال نظيرة؛ (iii) سيطبق نهج مشـــاركة المجـــتمع المحلي في مناطق الحكومات المحلية بحيث يمكن لممثلي المراكز الإدارية/المجتمعات المحلية أن يعملـــوا مـــع فـــريق التنمـــية القائمـــة على المجتمعات المحلية في مناطق الحكم المحلي من أجل تحديد معايير إدراج

المجـتمعات المحلية في البرنامج (مثل نسبة ما يعانون من الفقر المدقع، والفرص المتاحة، ومدى الترابط، والتدخلات الإنمائية الخارجية الأخرى).

باء - أهداف البرنامج ونطاقه

30 - الهـدف مـن بـرنامج إدارة المـوارد الطبيعية القائم على المجتمعات المحلية، هو: "تحسين مستوى معيشة 400 000 على الأقل من سكان الريف الفقراء في مقاطعات دلتا النيجر، وتحسين نوعية حياتهم مع التركيز على النساء والشـباب". أمـا أغـراض الـبرنامج فهي: (i) تعزيز قدرة المجتمعات المحلية الريفية ومقدمي الخدمات على تنمية المجتمعات المحلية؛ (ii) فتح اعتماد لتنمية المجتمعات المحلية والصرف منه بصورة فعالة.

جيم - عناصر البرنامج

31 - **تعزيـز المؤسسـات:** الهـدف مـن هذا العنصر (45% من الاعتمادات) هو تنمية قدرات مختلف مستويات الحكومـة، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات القائمة على المجتمع المحلي، لكي تدعم بناء القدرات في المجتمعات المحلـية الريفـية، بحيـث تسـتطيع هذه الأخيرة أن تقوم بالتخطيط لإدخال تحسينات على سبل المعيشة، وتنفيذ هذه التحسـينات ورصدها والمحافظة عليها، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والبنية الأساسية في القرى. وسوف تشمل الأنشطة دعم المشاركة النشطة والبناءة من جانب جميع أصحاب الشأن الذين لهم نفوذهم في منطقة دلتا النيجر. وسوف يكمـل هـذا العنصر مشروع الدعم المؤسسي الذي اقترحه البنك الدولي/لجنة تنمية دلتا النيجر، عن طريق دعم عملية وضـع أسس استراتيجية فعالة للروابط المؤسسية من أجل عمليات التنفيذ والتنسيق والتخطيط والتسليم وآليات الرصد والتقيـيم التـي تتسق مع الخطة الأساسية التي تضعها الوكالة الألمانية للتعاون التقني. وسيجري الاتفاق على المفاهيم البيئـية الملائمـة مـن أجـل مساعدة المعارف التقليدية، مع التركيز على قيام موظفي مكتب الحكومة للبيئة والتلوث والعاملين في مكتب مصايد الأسماك على توفير الموارد اللازمة لبرامج التوعية البيئية والتعليم العام.

32 - **صندوق تنمية المجتمعات المحلية:** سيدعم الصندوق من خلال هذا العنصر (55% من الاعتمادات) مبادرات المجـتمعات المحلية لتحسين سبل المعيشة المستدامة، وإدارة الموارد الطبيعية بصورة مستدامة، وإقامة البنية الأساسية الصـغيرة فـي المجـتمعات المحلـية. كما يجرب الصندوق آليات تسليم لدعم اختيار البرامج القائمة على المجتمعات المحلـية، وعملـيات التصميم والتنفيذ التي يمكن أن تستمر بعد الانتهاء من البرنامج. وسوف تدمج المسائل المتشابكة الخاصـة بتنمية وتمكين مجموعات النساء والشباب في جميع الأنشطة المقترحة. ومن أهم التحديات التي تواجه برنامج إدارة المـوارد الطبيعية القائم على المجتمعات المحلية، تخفيض حالة التوتر والنزاع الحالية عن طريق تحسين فرص الإنـتاج أمـام الشـباب، وتوجيه طاقاتهم نحو أنشطة إدارة الموارد الطبيعية. وسوف يتم دعم ذلك بصورة مبدئية من اعـتماد البرنامج لتنمية المجتمعات المحلية، وإن كان التركيز سيكون على تنمية قدرات المجتمعات المحلية، ومجالس الحكم المحلي ضمانا لمزيد من التمويل من الحكومة والوكالات المحلية الأخرى (مثل لجنة تنمية دلتا النيجر) والمصادر الخارجية، لتنفيذ المزيد من أنشطة تنمية المجتمعات المحلية. ويحتاج الأمر إلى جدول زمني مرن والى صرف القرض بحيـث تتمكـن المجـتمعات المحلية من وضع خطة متماسكة للتنفيذ وتدبير المهارات اللازمة لتنفيذ الأنشطة المقررة. وتوحي تجارب الصندوق في المشروعات الأخرى بأن النسبة المئوية للمجموعة المستهدفة التي ستنجح في تحسين سبل

عيشـــها ستكون في حدود 20%، حيث أن ذلك يتطلب قدرا أكبر من المبادرات الفردية والريادية[5]. وبناء على ذلك فإن المجموعـــة الرئيســـية من المستفيدين ستأتي على الأرجح من المجموعة الفقيرة، وإن كان الذين سيأتون من مجموعة الفقراء المدقعين سيكونون في أغلبهم من النساء والشباب

دال – التكاليف والتمويل

33 - ســـيمول هـــذا البرنامج عن طريق قرض من الصندوق بمبلغ 15 مليون دولار أمريكي تقريبا (بخلاف منحة اعـــتماد العملـــيات الخاصة)، يمثل 18.3% تقريبا من التكاليف الإجمالية للبرنامج. وتساهم لجنة تنمية دلتا النيجر بمبلغ 15.0 ملـــيون دولار أمريكـــي (18.3% من التكاليف الإجمالية)، وتساهم الحكومة بمختلف مستوياتها بمبلغ 44.0 مليون دولار أمريكـــي (53.6% من التكاليف الإجمالية). وتتقسم مساهمة الحكومة إلى 3.8 مليون دولار أمريكي من الحكومة الاتحاديـــة، و8.2 ملـــيون دولار أمريكي من حكومات الولايات، و32.0 مليون دولار أمريكي من الحكومات المحلية، ويشـــمل هذا المبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي كرسوم وضرائب. ومن المتوقع أن تساهم المجتمعات المحلية المشاركة بمـــبلغ يعـــادل 4.4 ملـــيون دولار أمريكي (5.4% من التكاليف الإجمالية للبرنامج) في شكل أيدي عاملة ومواد لبناء وإصـــلاح البنية الأساسية في القرى في إطار اعتماد برنامج تنمية المجتمعات المحلية. وسوف تبلغ نسبة هذه المساهمة العينية نحو 10% من تكاليف الاستثمار في المتوسط. كما تقدر المشاركة في التمويل من أجل المساعدة التقنية بنحو 3.8 ملـــيون دولار أمريكي لتمويل مشروع الدعم المؤسسي في دلتا النيجر من جانب البنك الدولي. ويبين الجدول 1 موجز لتكاليف البرنامج بحسب عناصره، وبينما يبين الجدول 2 خطة تمويل البرنامج بحسب العناصر.

[5] ستســـتخدم فـــرص لتوليد الدخول الصغيرة للغاية مثل تجهيز الأسماك على النطاق الضيق، وكذلك التدريب على اكتساب المهارات الحياتـــية الأساســـية، مـــن أجل تزويد الأسر التي تفتقر إلى الأصول المادية بفرصة لتخطو خطوة واحدة خارج دائرة الفقر بتكوين قاعدة للأصول وتعزيز ثقتهم وقدراتهم على الاعتماد على أنفسهم.

الجدول 1: مجمل تكاليف المشروع[أ]

(بملايين الدولارات الأمريكية)

العناصر	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية
ألف - التوعية وبناء القدرات					
المستوى المحلي	**10.29**	**4.86**	**15.15**	**32**	**19**
مستوى المقاطعة	**11.11**	**2.44**	**13.55**	**18**	**17**
المستوى الاتحادي/ مستوى ما بين الولايات	**2.67**	**0.52**	**3.19**	**16**	**4**
المساعدة التقنية	**2.00**	**1.77**	**3.77**	**47**	**5**
المجموع الفرعي	**26.07**	**9.59**	**35.66**	**27**	**45**
باء - اعتماد تنمية المجتمع المحلي					
البنية الأساسية في القرى	**22.87**	**2.54**	**25.41**	**10**	**32**
تنمية سبل المعيشة	**11.65**	**1.29**	**12.94**	**10**	**16**
إدارة الموارد الطبيعية	**5.23**	**0.58**	**5.81**	**10**	**7**
المجموع الفرعي	**39.75**	**4.42**	**44.17**	**10**	**55**
مجموع التكاليف الأساسية	65.82	14.00	79.83	18	100
الطوارئ المادية	-	-	-	-	-
الطوارئ السعرية	1.36	0.96	2.32	41	3
إجمالي تكاليف البرنامج	**67.18**	**14.96**	**82.15**	**18**	**103**

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 2: خطة التمويل[أ]

(بملايين الدولارات الأمريكية)

العناصر	الصندوق		الحكومة الاتحادية		تمويل مشترك من مساعدة تقنية[ب]		لجنة تنمية دلتا النيجر		حكومات الولايات		مجالس الحكم المحلي		المستفيدون		المجموع		نقد أجنبي	عملة محلية (باستثناء الضرائب)	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
تعزيز المؤسسات	6.0	15.8	3.8	10.0	3.8	10.6	6.3	17.6	3.8	10.0	14.3	38.0			38.0	46.2	10.6	26.6	0.8
اعتماد تنمية المجتمع المحلي	9.0	20.4	-	-	-	-	8.7	19.6	4.4	10.0	17.7	40.0	4.4	10.0	44.2	53.8	4.4	39.1	0.7
المجموع المصروفات	15.0	18.3	3.8	4.6	3.8	4.6	15.0	18.3	8.2	10.0	32.0	39.0	4.4	5.4	82.2	100.0	15.0	65.7	1.5

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.
(ب) تحدد فيما بعد، حيث مازال البنك الدولي يدرسها.

هاء – التوريد والصرف والحسابات والمراجعة

34 - ستتم عمليات التوريد على مستويات المجتمع المحلي، ومناطق الحكم المحلي وحكومات الولايات، والحكومة الاتحادية طبقا للوائح الحكومية، والتي تتسق إلى حد ما مع المبادئ التوجيهية للمؤسسة المتعاونة. وبالنسبة للعقود الخاصة للأنشطة التي تقوم بها المجتمعات المحلية والتي تصل قيمتها إلى 000 5 دولار أمريكي، فإنه يجوز إبرامها بالتعاقد المباشر بالشروط والمواصفات التي تقرها المؤسسة المتعاونة. أما العقود التي تزيد قيمتها على 000 50 دولار أمريكي بالنسبة لجميع فئات التوريد فلا بد من مراجعتها بمعرفة المؤسسة المتعاونة قبل التعاقد عليها. وبالنسبة لعقود الخبراء الاستشاريين والدراسات المطلوبة فستتم طبقا للمبادئ التوجيهية المطبقة في المؤسسة المتعاونة. وبالنسبة لاختصاصات الخبراء الاستشاريين وشروط التعاقد معهم ومؤهلاتهم وخبراتهم، فلا بد أن تراجعها المؤسسة المتعاونة وتوافق عليها. وسوف يضع مكتب دعم البرامج في الولاية – بالتشاور مع مكتب التوريدات الحكومية، ومجالس الحكم المحلي، وبناء على دراسة الأسواق التي سيجريها – قاعدة بيانات لموردي السلع، وأسعار المستلزمات، وقائمة بمقدمي الخدمات، بمن فيهم الخبراء الاستشاريين المحليين، والحرفيين، والمنظمات غير الحكومية. وسوف تتاح هذه المعلومات لمجالس الحكم المحلي والمجتمعات المحلية الراغبة في استخدامها.

35 - وتيسيرا لعمليات الدفع مقابل الأشغال والخدمات والتوريدات في حينها، ستقوم الحكومة الاتحادية وكل حكومة من حكومات الولايات المشاركة بفتح تسعة حسابات خاصة في مصارف تجارية يرتضيها الصندوق. وسيجري فتح هذه الحسابات بالدولار الأمريكي وسيودع مبلغ أولي قيمته 000 110 دولار أمريكي في الحساب الخاص للحكومة الاتحادية، ومبلغ 000 300 دولار أمريكي في الحساب الخاص لكل ولاية، وهو ما يعادل حصة الصندوق من الإنفاق لمدة ستة شهور بالنسبة لبنود الصرف التي يشترك في تحديدها الحكومة والصندوق والمؤسسة المتعاونة. وتحتفظ وحدة تنسيق البرنامج بالمستندات ذات الصلة التي تثبت هذه المصروفات، على أن توضع هذه المستندات تحت تصرف بعثة الإشراف والمراجعين الخارجيين للتفتيش عليها. وينبغي أن تقوم جميع عمليات السحب من حساب القرض على وثائق داعمة كاملة.

36 - ستحتفظ الوكالات المنفذة بحسابات مستقلة للأنشطة التي يمولها الصندوق. وينبغي أن تكون كشوف الحسابات والنظام المحاسبي الموحد مطابقة للشروط التي يضعها برنامج إدارة الموارد الطبيعية القائم على المجتمعات المحلية. كما ينبغي أن تخضع العمليات على جميع المستويات للمراجعة بمعرفة وحدات المراجعة الداخلية التي تطبق إجراءات وضوابط مقبولة دوليا، بما في ذلك عمليات المراجعة قبل التسديد. أما التقارير المالية السنوية عن البرنامج على مستويات الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والحكومات المحلية فستخضع للمراجعات السنوية بمعرفة مراجعين خارجيين مستقلين من مستوى دولي يرتضيه الصندوق. وسيتولى المراجع الخارجي فحص قيد النفقات التي تمت بمقتضى كشوف الإنفاق، ويقدم رأيه بشأن عمل الحسابات الخاصة. وعلى لجنة المراجعين أن يقدموا الكشوفات المالية المراجعة مصحوبة بتقرير مطول في موعد لا يتعدى ستة شهور من انتهاء السنة المالية لحكومة نيجيريا الاتحادية.

واو – التنظيم والإدارة

37 - ستتولى المؤسسات الحالية داخل نظام الإدارة اللامركزي إدارة البرنامج. وستكون لجنة تنمية دلتا النيجر (التي ستقدم الجزء الأكبر من اعتمادات التنفيذ) ووحدة تنسيق المشروع في وزارعة الزراعة والتنمية الريفية

(المسؤولة عن إدارة قرض الصندوق) مسؤولتين عن تنسيق البرنامج بصورة عامة، وتقديم المساعدة التقنية إلى الولايات ضمانا لعملية التنفيذ الفعالة، وعن عمليات الرصد والتقييم. ويبين الذيل الرابع رسما بيانيا للتنظيم الإداري والاستشاري. أما الذيل الخامس فيبين تفاصيل هذا التنظيم.

38 - يتطلب التنفيذ الفعال للبرنامج، فترة من التوعية والتعبئة والتجارب الأولوية وتطوير العمليات من أجل تعظيم فرص النجاح. وحتى يتاح الوقت اللازم لذلك، فإن البرنامج سيعمل مبدئيا في ثلاث ولايات تجريبية مركزا على نشاط واحد في كل منها لمدة تتراوح بين 15 إلى 18 شهرا. كما سيستفيد موظفو الفريق الأساسي في مكتب دعم البرامج من هذه الفترة في استكمال وضع الأدلة الخاصة بتنفيذ البرنامج ورصده وتقييمه، والبدء في عمليات التوريد، والقيام بالتدريب التخصصي، وإجراء دراسات مواضيعية، وإقامة علاقات مع المنظمات والمؤسسات الهامة. وسوف يوجه التمويل في مرحلة العمل المبدئية نحو الأنشطة الهامة التالية: (i) استكمال دليلين للبرنامج؛ (ii) وضع مبادئ توجيهية واستخدامها في انتقاء المجتمعات المحلية بالمشاركة من المناطق الداخلة ضمن البرنامج؛ (iii) تعيين موظفين إضافيين لدعم البرنامج وتحديد أماكن عملهم في الولايات المشاركة؛ (iv) تعيين موظفين لدعم البرنامج في الولايات؛ (v) وضع برنامج العمل السنوي والميزانية للسنة الثانية من عمر البرنامج؛ (vi) عمليات التوريد. وخلال السنة الثانية من بعثة الإشراف، سيجرى استعراض لسير العمل في العمليات ومدى فعاليتها، وذلك بغرض تقدير: (i) ما إذا كانت عمليات البرنامج تتم بنجاح؛ (ii) التغييرات التي ينبغي إدخالها لتحسين عملية التأثير وتحديد الأهداف؛ (iii) السرعة والكثافة التي ينبغي أن يتم بهما توسيع البرنامج في باقي ولايات دلتا النيجر.

39 - إن أفضل طريقة لرصد البرامج القائمة على طلب المجتمعات المحلية هي نظم الرصد والتقييم التشاركية اللامركزية التي تجمع بين التقييم والتخطيط المستمرين للبرامج، ووضع الميزانيات وبرامج العمل السنوية، وإدخال تعديلات على تصميم البرامج والإشراف على هذه البرامج. وسوف تدرج هذه المبادئ في إطار الرصد والتقييم الخاص ببرنامج إدارة الموارد الطبيعية القائم على المجتمعات المحلية، وهو الإطار الذي تم تصميمه باستخدام نهج الإطار المنطقي. وسوف تحدد المجتمعات المحلية مخرجات اعتماد تنمية المجتمعات المحلية، الأمر الذي يتطلب نهجا مرنا مماثلا للرصد والتقييم في هذا المجال. وسوف يحتاج البرنامج إلى تعديله باستمرار، وكذلك إجراءات الرصد والتقييم. فإطار الرصد والتقييم سوف يتضمن فرص التعلم التي تساعد على تنظيم عمليات التخطيط والتصميم. فالمعروف أن مفهوم تصميم البرامج ونهج الرصد والتقييم مسألتين جديدتين على نيجيريا، وعلى الأخص عند مستوى مجالس الحكم المحلي، حيث سيتم الجزء الأكبر من عمل برنامج إدارة الموارد الطبيعية القائم على المجتمعات المحلية.

40 - ويعطي البرنامج أولوية متقدمة لسد احتياجات النساء والشباب، وتوجيه الأنشطة نحو حل النزاعات وتوجيه طاقة المجتمعات المحلية نحو التنمية البناءة لهذه المجتمعات. ويبرز إطار الرصد والتقييم مدى الحاجة إلى متابعة تبسيط قضايا الجنسين والشباب، وسوف يعمل مع المجتمعات المحلية من أجل إيجاد طرق لتحديد الإشارات المبكرة لنشوب أي نزاع داخل المجتمعات المحلية. وبهذه الطريقة، يمكن وضع نهج وأنشطة برامجية جديدة، أو العثور على موارد لمساعدة المجتمعات المحلية في التعامل مع المشكلات المحتملة قبل أن تتسبب في أضرار جسيمة لهذه المجتمعات.

41 - سيتركز نظام الرصد والتقييم على المؤشرات المحددة بوضوح والمتفق عليها، والمتعلقة بكل مستوى من المستويات الهرمية، مع تفصيلة بحيث يلبي احتياجات المستويات الأربعة لتنفيذ البرنامج، وهي: المجتمعات المحلية، ومجالس الحكم المحلي، والولايات، والحكومة الاتحادية. وسوف تتم مراجعة مصفوفة الإطار المنطقي سنويا في ضوء

الـــدروس المستفادة. ويبين الذيل الثالث الإطار المنطقي للبرنامج بما فيه المؤشرات المقترحة، مع تفصيلات مؤشرات الرصد والتقييم.

زاي – المبررات الاقتصادية

42 - ســـوف يســـتفيد 13%، أي 2.5 مليون نسمة (600 416 أسرة) ممن يعيشون في الولايات التسع التي سيغطيها البرنامج، استفادة مباشرة من اعتماد تنمية المجتمعات المحلية، واستفادة غير مباشرة من الحصول على خدمات أفضل نتـــيجة بناء القدرات على مستويات الحكومات المحلية والحكومة الاتحادية وحكومات الولايات بمقتضى هذا البرنامج. ومعـــنى هـــذا أن متوسط مدخلات البرنامج الإجمالية للفرد الواحد يصل إلى 32 دولارا أمريكيا تقريبا أو 192 دولار للأسرة. فإذا افترضنا أن العمليات المستهدفة سوف تنفذ بصورة فعالة، بحيث تصل أغلب المزايا إلى نصف من يعانون من الفقر المدقع في المجتمعات الريفية على الأقل، فسوف تزيد المزايا إلى 350 دولارا أمريكيا لكل أسرة.

43 - وأهـــم مزايا هذا البرنامج – الذي يركز بصورة خاصة على احتياجات النساء والشباب – ستأتي من ترسيخ نهـــج التنمـــية القـــائم على المجتمعات المحلية من أجل تطوير عمليات التخطيط والتنفيذ. فهذا النهج يمكّن المجتمعات المحلـــية مـــن أن تطلب خدمات محسنة من حكوماتها المحلية وحكومات الولايات وبالإضافة إلى ذلك، فستكون هناك مـــيزات نوعية ملموسة من اكتساب الخبرات والثقة والفرص الجديدة التي سيوفرها البرنامج، وهي أمور لها قيمتها في الاســـتفادة مـــن الطاقـــة والحماس والموارد، وفي تقليل النزاعات داخل المجتمعات المحلية. وفوق ذلك، فإن الموارد الإضـــافية التـــي يمكـــن الحصول عليها من الوكالات الممولة النيجيرية ومن المساعدات الرسمية للتنمية التي تقدمها الجهات المانحة، سوف تستخدم بطريقة أكثر فعالية من خلال عمليات مقبولة اجتماعيا ومؤسسيا.

حاء – المخاطر

44 - تتصـــل أهم المخاطر التي يتعرض لها البرنامج بنقص ثقة الجماهير في أداء الحكومة في منطقة دلتا النيجر، حيـــث أن هذه المنطقة لديها تاريخ طويل من المؤسسات الحكومية التي لا تفعل شيئا. وينبغي أن تدخل الخطة الرئيسية الشاملة لتنمية دلتا النيجر التي تعدها الوكالة الألمانية للتعاون التقني، نهجا أكثر تماسكا من أجل التنمية الريفية. ولا شك أن بـــرنامج إدارة المـــوارد الطبيعية القائم على المجتمعات المحلية هو أول مبادرة مهمة تنفذ بصورة تتسق مع الخطة الرئيســـية. فالـــبرنامج ســـوف يساهم في التغلب على شكوك الجماهير المتعلقة بالتنمية الريفية والحد من الفقر في دلتا النـــيجر. وقـــد يـــتعرض تنفيذ البرنامج للتهديد بسبب النزاع الدائر بين الحكومة التنفيذية وبين البرلمان حول صرف مخصصات الميزانية، ولذا فمن المقترح أن تستهل أنشطة التنفيذ تدريجيا في ثلاثة ولايات مشاركة في المرحلة الأولى.

45 - ويفترض تصميم البرنامج أن الحكومات المحلية وحكومات الولايات سوف تطبق مبادئ البرنامج، وتلتزم بنفاذ مفعـــول القرض وشروط الصرف، وبزيادة نصيبها من الموارد التقنية والمالية لدعم المبادرات القائمة على المجتمعات المحلـــية. ولا شك أن مخاطر ازدواجية المسؤوليات والجهات الدولية تستدعي ترشيد الخدمات المقدمة. وسوف تتغلب التأكـــيدات الأخـــيرة التـــي وردت في البيانات الخاصة بسياسات الحكومة والإصلاحات المؤسسية المقترحة على هذه المخاطـــر. ومع ذلك، فسوف تكون هناك عملية متابعة ورصد لإجراءات الحد من هذه المخاطر، بما في ذلك مواصلة الحوار أثناء المفاوضات الخاصة بالقرض، والتنفيذ الأولي للمبادئ والالتزامات اللازمة من جانب الولايات، وذلك أثناء السنة الأولى من التنفيذ. فإذا نجحت هذه الطريقة الجديدة في ضمان وصول قدر أكبر من الموارد إلى فقراء الريف مع

تأثير إيجابي لهذه الموارد على الفقر، فالمفترض أن يكون من مصلحة الحكومات المحلية، وحكومات الولايات، مواصلة زيادة تمويلها للبرنامج، ومن مصلحة الحكومات المحلية الأخرى تكرار هذا النهج باستخدام مواردها الذاتية. ومن المهم هنا تركيز الإشراف وتقديم دعم قوي من أجل بناء القدرات.

طاء – الأثر البيئي

46 - لم يكون لبند بناء القدرات تأثير معاكس على البيئة المادية. بل سيكون له تأثير إيجابي عن طريق بناء قدرات مقدمي الخدمات والمجتمعات المحلية المشاركة من أجل تشجيع الإدارة المستدامة للزراعة ومصايد الأسماك، وتنفيذ هذه الإدارة. وسيكون للأنشطة التي يدعمها اعتماد تنمية المجتمعات المحلية تأثيرات إيجابية وسلبية محتملة. وينبغي أن يكون لأنشطة التنمية الزراعية المستدامة تأثير إيجابي على البيئة من خلال مساعدة المجتمعات الريفية على اتباع أساليب أفضل في زراعة الأراضي. وقد يكون لتنمية مصايد الأسماك الحرفية نتائج سلبية، إذا حدث توسع في صيد الأسماك. وهذا الاحتمال مستبعد بشكل خاص إلى أن يتم تحديد حجم المخزونات السمكية ومدى استدامتها. والمعروف أن تربية الأحياء المائية واستزراع الأسماك في أقفاص قد يكون له بالمثل تأثيرات سلبية على البيئة ما لم تتم الإدارة بصورة مناسبة.

47 - ونظرا للمسائل البيئية المرتبطة بإدارة الموارد الطبيعية في دلتا النيجر، وعلى الأخص بالنسبة لمصايد الأسماك الحرفية، فإن الأنشطة المقترحة لمصايد الأسماك الحرفية تعني أن البرنامج برمته يصنف ضمن **الفئة ألف**، طبقا للمبادئ التوجيهية البيئية التي وضعها الصندوق. ونتيجة لذلك، فقد أجري تقدير للتأثير البيئي، حيث تم استعراض مجموعة كبيرة من التأثيرات من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وأدرجت الاستنتاجات في مذكرة عن فحص البيئة ومجالها، حيث حددت المذكرة الجوانب الموصى بها لتحسين إدارة الموارد السمكية والموارد المرتبطة بها، والإجراءات الكفيلة بتلافي المشكلات البيئية أو الحد منها. كما ستورد استنتاجات تقدير التأثير البيئي في خطة الإدارة البيئية، والتي تعتبر جانبا لا يتجزأ من تنفيذ البرنامج على جميع المستويات.

48 - وحيث أن التدخلات النوعية لا يمكن أن تتحدد إلا بعد تقدير احتياجات المجتمعات المحلية، فإن هذه المجتمعات المحلية سوف تحصل على مساعدة لتقدير احتياجاتها من إدارة الموارد الطبيعية وتوقعاتها للمشكلات البيئية المحتملة أثناء عملية التخطيط بالمشاركة، وذلك حتى يمكن إدراج تدابير التخفيف من هذه المشكلات في التدخلات المقررة. وبالمثل فإن إشراك المجتمعات المحلية في رصد وتقييم التأثير البيئي للتدخلات، سيسمح بتحديد المشكلات البيئية على وجه السرعة، واتخاذ إجراءات تصحيحية قبل حدوث أضرار دائمة على البيئة.

49 - ولم يكن لأنشطة سبل المعيشة المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية أي تأثيرات بيئية سلبية. وعلى العكس من ذلك، فإن تزويد الأسر الريفية الفقيرة بمصادر بديلة للدخل سيقلل من اعتمادها على استغلال الموارد الطبيعية لآجال قصيرة. ورغم ذلك، فإن تصميم وبناء البنية الأساسية المجتمعية بصورة سيئة قد يكون له تأثيرات بيئية سلبية، مثل: (i) شق الطرق وصيانتها دون مراعاة عملية الصرف؛ (ii) سوء اختيار مواقع أو تصميمات الآبار الجديدة يمكن أن يزيد من معدلات التلوث وظهور أمراض ناجمة عن المياه. وحيث أن الآثار السلبية المحتملة ليست كبيرة، ومن الممكن اتخاذ إجراءات تصحيحية بسهولة للتغلب عليها، فإن أجزاء البرنامج غير المتعلقة بمصايد الأسماك يمكن أن تعتبر ذات مخاطر قليلة على البيئة.

ياء – السمات الابتكارية

50 - تتطلب القضايا المؤسسية والمادية والبيئية والاجتماعية نهجا شاملا يشجع أنشطة إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المجتمعات المحلية، ويعالج بشكل محدد: (i) جوانب تماسك المجتمعات المحلية بالتركيز على الأنشطة التي توجه هذه المجتمعات نحو تحسين ظروفها وسبل معيشتها بدلا من أن تتجه هذه الطاقة نحو إثارة النزاعات؛ (ii) بيئة السياسات والمؤسسات؛ (iii) قطاع الموارد الطبيعية والبيئة الطبيعية الحيوية. ونظرا للتاريخ الطويل للمؤسسات التي لا تفعل شيئا، وشائعات الفساد وسوء الإدارة، فإن الجماهير فقدت الثقة في أداء الحكومة في منطقة دلتا النيجر. ويأتي هذا البرنامج حاملا معه سمة ابتكارية، في سعيه لدعم لجنة تنمية دلتا النيجر (والتي يدعمها أيضا مشروع ممول من البنك الدولي لتعزيز المؤسسات) في أخر استجابة من جانب الحكومة للقضاء على هذا القصور من جانب المؤسسات. كما أن برنامج إدارة الموارد الطبيعية بالاعتماد على المجتمعات المحلية هو أول مبادرة مهمة تنفذ بالاتساق مع الخطة الرئيسية (التي أعدتها الوكالة الألمانية للتعاون التقني). وبهذه الطريقة تكون هناك مشاركة ملموسة للتنسيق من جانب الجهات المانحة. كما يحمل البرنامج سمة ابتكارية أخرى، وهي أنه يعالج مسائل شكوك الجماهير بالنسبة للتنمية الريفية والحد من الفقر في دلتا النيجر.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

51 - تشكل اتفاقية القرض بين جمهورية نيجيريا الاتحادية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة ملحق يتضمن موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

52 - وجمهورية نيجيريا الاتحادية مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

53 - وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع – التوصية

54 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية نيجيريا الاتحادية قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتها أحد عشر مليونا وثلاثمائة و خمسين ألف (000 350 11) وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يستحق في موعد غايته 10 سبتمبر/أيلول 2042، وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

ملحق

موجز الضمانات التكميلية المهمة المدرجة في مشروع اتفاقية قرض البرنامج المتفاوض بشأنها

(المفاوضات مزمعة بشأن القرض)

1 - **حسابات البرنامج** - (أ) تفتح الوزارة الاتحادية للزراعة والتنمية الريفية وتصون بعد ذلك، في مصرف يتفق عليه بين حكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية والصندوق، حسابين جاريين بالنيرة النيجيرية للعمليات البرنامجية الاتحادية. ويتلقى أحد هذين الحسابين حصيلة القروض من حساب خاص اتحادي، أما الحساب الثاني فيتلقى الأموال المقابلة الحكومية. ويمنح رئيس وحدة تنسيق البرنامج ومدير المالية والحسابات في الوزارة الاتحادية للزراعة والتنمية الريفية الصلاحية الكاملة لتشغيل كلا الحسابين البرنامجيين الاتحاديين.

(ب) تفتح كل وزارة للمالية في الولايات وتصون بعد ذلك حسابين جاريين بالنيرة النيجيرية للعمليات البرنامجية على مستوى الولاية في مصرف يرتضيه الصندوق. ويتلقى أحد هذين الحسابين حصيلة القرض من الحساب الخاص للولاية، أما الثاني فيتلقى الأموال المقابلة للولاية. ويقوم وزير المالية بمنح الصلاحية الكاملة لموظف البرنامج في الولاية لتشغيل كلا الحسابين البرنامجين للولاية.

(جـ) تعمل الولاية على أن تفتح كل حكومة محلية وتصون بعد ذلك حسابين مصرفيين بالنيرة النيجيرية للعمليات البرنامجية المحلية والمجتمعية في مصرف يرتضيه الصندوق. ويتلقى أحد هذين الحسابين حصيلة القرض من الحساب الخاص للولاية، بينما يتلقى الثاني الأموال المقابلة للحكومة المحلية. ويمنح مدير المالية في كل مجلس للحكم المحلي وموقع آخر متفق عليه بين الولاية ومجلس الحكم المحلي الصلاحية الكاملة لتشغيل كلا الحسابين البرنامجيين المحليين.

2 - **المساهمة المقابلة** - (أ) تتيح الحكومة أموالا مقابلة للوزارة الاتحادية للزراعة والتنمية الريفية من مواردها الذاتية وذلك للبرنامج الاتحادي بمبلغ إجمالي يعادل تقريبا 3.80 مليون دولار أمريكي. ولهذا الغرض تودع الحكومة مبلغا أوليا في الحساب البرنامجي الاتحادي المناسب تعادل قيمته الأموال النظيرة المنصوص عليها في برنامج العمل والميزانية السنوية لفترة الأشهر الثلاثة الأولى من تنفيذ المشروع، ثم تقوم بعد ذلك بالإيداع مسبقا بصورة فصلية.

(ب) تتيح الحكومة، بالنيابة عن كل ولاية، الأموال النظيرة المعنية للولاية والحكومة المحلية لكل مكتب دعم للولاية على مستوى الولايات ومجالس الحكم المحلي بقيمة إجمالية تعادل تقريبا 660 912 دولارا أمريكيا و960 507 دولارا أمريكيا على التوالي. ولهذا الغرض تودع الحكومة في الحسابات البرنامجية المناسبة على المستوى المحلي ومستوى الولايات مبلغا أوليا يعادل الأموال المقابلة التي ينص عليها برنامج العمل والميزانية السنوية لفترة الأشهر الثلاثة الأولى من تنفيذ البرنامج على مستوى الولاية، ثم تقوم بعد ذلك بالإيداع مسبقا بصورة شهرية.

3 - **أساليب الصيد** – تكفل الحكومة أن تمتثل الأساليب التي يطورها وينفذها البرنامج امتثالا تاما لمدونة الصيد الرشيد التي اعتمدها مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة في دورته الثامنة والعشرين في 31 أكتوبر/تشرين الأول عام 1995.

4 - **الجماعة الاستشارية للتنمية الزراعية والريفية** – تنشئ الحكومة في غضون 60 يوما من نفاذ القرض الجماعة الاستشارية للتنمية الزراعية والريفية.

5 - **مراجعة الحسابات** – تنتقي الحكومة في غضون 90 يوما من نفاذ القرض مراجعي الحسابات المستقلين للشريحة الاتحادية من البرنامج رهنا باستعراض الصندوق لذلك وموافقته عليه مسبقا. .

6 - **كتيب تنفيذ البرنامج** – يوافق الصندوق في غضون 90 يوما من نفاذ القرض على مشروع كتيب البرنامج، وتسليم الصندوق نسخة من كتيب تنفيذ البرنامج حسب ما اعتمده مكتب دعم البرامج وفي صيغة تشابه إلى حد بعيد الصيغة التي أقر موظف مختص لهذا المكتب على أنها صادقة وكاملة.

7 - **المحاسبة وإدارة المعلومات** – في غضون 90 يوما من نفاذ القرض:

(أ) تتفق الحكومة والصندوق على نظام محاسبة للبرنامج، ويقام هذا النظام ويدخل مرحلة التشغيل الكامل؛

(ب) تنشئ الحكومة نظاما لإدارة المعلومات.

8 - **أساليب مكافحة الآفات** – كجزء من الأساليب البيئية السلمية التي تتطلبها الشروط العامة، تحافظ أطراف البرنامج على الأساليب المناسبة لمكافحة الآفات في ظل البرنامج، وتحقيقا لذلك تكفل الحكومة ألا تشمل المبيدات الموردة في إطار البرنامج أية مبيدات محظورة بموجب "مدونة السلوك الدولية بشأن توزيع مبيدات الآفات واستخدامها" لمنظمة الأغذية والزراعة على النحو الذي تعدل به من وقت لآخر، أو تلك المدرجة في الجدولين 1 (خطيرة للغاية) و2 (خطيرة جدا) من تصنيف مبيدات الآفات بحسب خطورتها لتصنيف 1996–1997، الموصى به من منظمة الصحة العالمية على النحو الذي تعدل به من حين إلى آخر.

9 - **تأمين العاملين في المشروع** – توفر الحكومة التأمين للعاملين الرئيسيين في البرنامج من المخاطر الصحية والحوادث في الحدود المتماشية مع الممارسات التجارية السليمة.

10 - **التركيز على قضايا التمايز بين الجنسين** – تكفل الحكومة إدماج قضايا التمايز بين الجنسين في كل الأنشطة أثناء تنفيذ البرنامج.

11 - حدد ما يلي كشروط لصرف الأموال من أبواب معينة للقرض:

(أ) لا يجوز السحب فيما يتعلق بالنفقات في إطار البرنامج في أي ولاية من الولايات إلى أن تلبى الشروط التالية:

(i) أن توقــع اتفاقية البرنامج بين الصندوق والولاية؛ وأن يكون التوقيع والأداء المتصل بها من جانب الولايــة المعنــية قــد رخص بهما وصدق عليهما من جانب جميع الإجراءات الإدارية والحكومية الضرورية؛ وأن تكون كل الشروط السابقة لنفاذ الاتفاقية (من غير نفاذ وثائق القرض) قد لبيت؛

(ii) أن يكــون الصــندوق قــد وافق على مشروع اتفاقية القرض الفرعية؛ وأن تكون نسخة من اتفاقية القــرض الفرعية الموقعة قد سلمت إلى الصندوق، في صيغة تماثل إلى حد كبير الصيغة التي أقر موظــف مختص في الولاية بأنها صارمة وكاملة؛ وأن يكون التوقيع والأداء المتصل بها قد رخص بهمــا وصــدق عليهما من جانب جميع الإجراءات الإدارية والحكومية الضرورية؛ وأن تكون كل الشروط السابقة لنفاذ الاتفاقية (من غير نفاذ وثائق القرض) قد لبيت.

(ب) لا يجوز السحب فيما يتعلق بالنفقات في ظل الباب الفرعي (أ) (اعتماد تنمية المجتمعات المحلية) في أي باب إلى أن يتم اختيار منطقة واحدة على الأقل من مناطق الحكم المحلي للمشاركة في البرنامج، وأن يجري اتخاذ التدابير التالية إزاء مثل تلك المنطقة:

(i) أن تشكل لجنة التنمية التابعة للحكم المحلي؛

(ii) أن تعين الولاية موظفي الوكالة المنفذة للولاية في مكتب مجلس الحكم المحلي؛

(iii) أن يفــتح مجلس المحكم المحلي كلا الحسابين البرنامجيين المحليين، وأن تودع الحكومة دفعة أولية من المساهمة المقابلة في الحساب البرنامجي المحلي المناسب؛

(iv) أن توقع مذكرة تفاهم مجلس الحكم المحلي وأن يكون التوقيع والأداء المتصل بها من طرف الولاية قد رخص بهما وصدق عليهما من جانب جميع الإجراءات الإدارية والحكومية الضرورية، وأن تسلم نسخة من وثيقة مذكرة تفاهم مجلس الحكم المحلي إلى الصندوق.

12 - حدد ما يلي كشروط مسبقة لنفاذ اتفاقية القرض:

(أ) أن تعين الحكومة منسقا للبرنامج وأن يوافق الصندوق عليه؛

(ب) أن يقام مكتب دعم البرنامج وأن يدخل مرحلة التشغيل الكامل؛

(جـ) أن تكــون الحكومــة قد فتحت حسابا خاصا اتحاديا وحسابات برنامجية اتحادية وأن تكون قد أودعت المبلغ الأول من الأموال المقابلة من الحساب البرنامجي الاتحادي المناسب؛

(د) أن يكون برنامج العمل/الميزانية السنوية للعام البرنامجي الأول قد رفع وأن ينال رضى الصندوق؛

(هـ) أن تكــون اتفاقــية تمويــل لجنة تنمية دلتا النيجر قد سلمت إلى الصندوق، وأن يرتضيها الصندوق من حيث الشــكل والموضوع، وأن تكون كل الشروط المسبقة للنفاذ أو الصلاحية بعد ذلك (غير نفاذ وثائق القرض) قد لبيت.

(و) وفيما يتصل بكل ولاية من الولايات الثلاث:

(i) أن تكون اتفاقية البرنامج المعنية قد وقعت، وأن يكون التوقيع والأداء المتصل بها من جانب المندوب المفوض للولاية قد رخص بهما وصدق عليهما من جانب كل الإجراءات الإدارية والحكومية، وأن تكون كل شروط نفاذ هذه الاتفاقية (غير نفاذ وثائق القرض) قد لبيت؛

(ii) أن يكون الصندوق قد وافق على مشروع اتفاقية القرض الفرعي؛ وأن ترسل نسخة من اتفاقية القرض الفرعي الموقعة إلى الصندوق، وأن تكون في شكل يماثل بشكل واسع ما أقر موظف مختص في الولاية بأنه صحيح وكامل؛ وأن يكون التوقيع والأداء المتصل بذلك قد رخص بهما أو صدق عليهما من جانب كل الإجراءات الإدارية والحكومية الضرورية؛ وأن تكون كل الشروط المسبقة لنفاذ هذه الاتفاقية، (غير نفاذ وثائق القرض) قد لبيت.

(ز) أن تكون اتفاقية القرض قد وقعت، وأن يكون التوقيع والأداء المتصل بذلك من طرف الحكومة قد رخص بهما وصدق عليهما من جانب كل الإجراءات الإدارية والحكومية الضرورية؛

(ح) أن تسلم الحكومة الصندوق رأيا قانونيا مساندا صادرا عن وزارة العدل الاتحادية على نحو يرتضيه الصندوق شكلا وموضوعا.